ترخيص الوعظ والإرشاد مدة سنتين.. وتوفيق الأوضاع خلال شهر

تعريفات الوعظ توضح رسالة الإسلام السمحة وسلوك الموعظة الحسنة

الالتزام بآداب الخطاب الديني وعدم جمع التبرعات شروط للمرخص لهم

نشرت الجريدة الرسمية أمس تفاصيل قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية الخاص بتنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد وما في حكمها، متضمنًا تطويرًا للإجراءات المنظمة لممارسة أعمال الوعظ والإرشاد والخطابة والإنشاد الديني، وتوسيع نطاق الجهات والأماكن التي يشملها التنظيم.

وأوضح القرار تعريفات محددة للوعظ والإرشاد والخطابة والإنشاد الديني، تتمحور حول بيان مضامين رسالة الإسلام السمحة إلى الناس كافة وتبليغهم دين الله عقيدة وعبادة وسلوكا بالحكمة والموعظة الحسنة والحوار بالتي هي أحسن كما أمر الله وشرع رسوله الكريم، والإنشاد بقصد التعبير عن القيم والمفاهيم الدينية وإحياء المناسبات الدينية.

كما اشتمل القرار على تحديد مفهوم المرخص له والأماكن التي يجوز فيها ممارسة هذه الأعمال، سواء إلقاء الخطب أو الدروس أو المحاضرات أو الإنشاد الديني سواء في دور العبادة والمآتم أو المؤسسات التعليمية أو المراكز التابعة لمؤسسة الإصلاح والتأهيل أو دور رعاية الوالدين أو المجالس وغيرها.

خبرة دعوية 7 سنوات أو تكليف رسمي شرط الترخيص لغير المستوفين للمؤهل

ونص القرار على تشكيل لجنة مختصة في الإدارة العامة المعنية تحت مسمى «لجنة تراخيص الوعظ والإرشاد وما في حكمها»، تضم عددًا من ذوي الخبرة والاختصاص في المجالات الشرعية والإدارية والفنية تتولى اللجنة وضع معايير وضوابط الترخيص، وتحديد المستندات والوثائق المطلوبة، ومن بينها شهادة حسن السيرة والسلوك سارية المفعول، ودراسة طلبات الترخيص والتحقق من استيفائها الشروط المقررة، وإجراء المقابلات الشخصية والاختبارات التي تراها لازمة، إلى جانب طلب استكمال البيانات أو المستندات اللازمة قبل البت في الطلبات.

كما تختص اللجنة بإصدار التراخيص بالتنسيق مع إدارة الشؤون الدينية بعد التأكد من استيفاء مقدم الطلب للشروط والضوابط المقررة، على ألا تتجاوز مدة الترخيص سنتين، فضلًا عن متابعة أداء المرخص لهم ودراسة التقارير المتعلقة بهم وتحليل مضامين خطابهم الديني واتخاذ ما يلزم بشأنها وفقًا لأحكام القرار.

وحدد القرار التزامات على المرخص لهم، من بينها التقيد بأحكام القرار والتعليمات والضوابط الصادرة تنفيذًا له، والالتزام بضوابط وآداب الخطاب الديني، وعدم جمع التبرعات أو المساعدات المالية أو الدعوة إليها أو إعلانها إلا وفق التشريعات والأنظمة النافذة، إلى جانب المحافظة على دور العبادة والمآتم والمرافق الأخرى وعدم استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها.

كما راعى القرار بعض الحالات التي لا تتوافر فيها المؤهلات العلمية المطلوبة، حيث أجاز منح الترخيص للمتميزين المعروفين بعلمهم وعطائهم ممن تتوافر فيهم معايير محددة، من بينها أن يكون المتقدم من الشخصيات العلمية التي أثرت الساحة الدعوية بالمؤلفات والبرامج، أو ألا تقل خبرته الدعوية عن سبع سنوات، أو أن يكون قد سبق تكليفه بالوعظ والإرشاد لدى جهة رسمية مدة لا تقل عن سنتين، وألزم القرار جميع المخاطبين بأحكامه بتوفيق أوضاعهم وفقًا لأحكامه خلال شهر من تاريخ العمل به، على أن يبدأ سريانه اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إشادة واسعة بتنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد

علماء دين: القرار يعزز الوسطية ويحمي رسالة المنابر

اشاد علماء دين بالإجراءات الجديدة لتطوير وتنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد وما في حكمها في الإدارات العامة التابعة لمجلس شؤون الأوقاف الإسلامية، حيث أكدوا أنها تمثل خطوة مهمة نحو تطوير العمل الدعوي وترشيد الخطاب الديني، وتعزيز مسؤوليته في خدمة الدين والوطن والمجتمع.

وأشاروا أن تنظيم مزاولة أعمال الوعظ والإرشاد والخطابة والإنشاد الديني لا يمثل تقييدًا للعمل الدعوي أو الحد من الحريات الدينية، وإنما يهدف إلى وضع أطر واضحة ومعايير منظمة تضمن الكفاءة والتأهيل والمسؤولية، وتحفظ للمساجد والجوامع والمآتم والمنابر رسالتها الدينية والتوعوية والاجتماعية.

وأكد يوسف بن صالح الصالح، نائب رئيس مجلس شؤون الأوقاف الإسلامية، أن تطوير إجراءات تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد، وفقًا لأحكام القرار رقم (74) لسنة 2026 المعدل لبعض أحكام القرار رقم (56) لسنة 2011، يأتي في إطار تعزيز الأطر التنظيمية للعمل الديني والارتقاء برسالة دور العبادة والمآتم.

وأوضح أن مملكة البحرين عرفت على مدار تاريخها العريق بكفالة الحريات الدينية وممارسة الشعائر بكل حرية وأمان، في إطار احترام الثوابت الإسلامية والوطنية والقوانين والأنظمة المعمول بها، مؤكدًا أن الالتزام بالضوابط المنظمة للعمل الديني يمثل ضمانة لحماية دور العبادة وتعزيز رسالتها الدينية والاجتماعية.

كما أكد الشيخ عدنان القطان أن تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد يأتي في إطار الحرص على تطوير العمل الدعوي والارتقاء بالخطاب الديني، بما يرسخ منهج الوسطية والاعتدال ويعزز القيم الإسلامية الأصيلة، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تسهم في توحيد الإجراءات وضبط العمل الوعظي والإرشادي، وتمكين أصحاب الكفاءة والعلم من أداء رسالتهم وفق أطر واضحة ومنظمة.

من جانبه، اعتبر الشيخ صلاح الجودر، عضو مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، أن الإجراءات الأخيرة تمثل قرارًا صائبًا لتعزيز الأطر التنظيمية للعمل الديني، وخاصة في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها المنطقة، مؤكدًا أهمية بيان المسؤولية التي يتحملها القائمون على الشأن الديني، وترسيخ قيم الوسطية ونشر الفضائل والقيم الإسلامية.

وأشار إلى أهمية الحفاظ على رسالة دور العبادة، بما فيها المساجد والجوامع والمآتم، وعدم استغلالها في غير الأغراض المخصصة لها أو في أي أنشطة تخالف القوانين والأنظمة، مؤكدًا أن تنظيم هذه الأعمال ووضع الضوابط والإجراءات المعتمدة يمثل ضرورة لتحقيق مزيد من الانضباط والاستقرار.

وأكد الشيخ يعقوب الدخيل أن تنظيم التراخيص يأتي حرصًا على تنظيم العمل الدعوي والإرشادي وتعزيز دوره في خدمة المجتمع ونشر الوعي الديني المعتدل، مشددًا على أن التنظيم ينبغي النظر إليه باعتباره خطوة لضمان أن يكون الخطاب الديني قائمًا على العلم والاعتدال والمسؤولية، وبعيدًا عن كل ما من شأنه إثارة الفرقة أو الخلاف.

حريات دينية

وفي السياق ذاته، أكد السيد جعفر سيد مهدي الشرف أن تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد يمثل خطوة مهمة لضبط العمل الديني والمؤسسي وتعزيز المسؤولية في الخطاب الموجه إلى المجتمع، مشيرًا إلى أهمية أن تسهم الإجراءات والمعايير الجديدة في دعم مكانة البحرين التاريخية في احترام خصوصية المذاهب والشعائر الدينية، وتعزيز الثقة والتعاون بين الجهات الرسمية والمؤسسات الدينية.

وأضاف أن الخطاب الديني المعتدل والواعي يؤدي دورًا أساسيًا في نشر قيم الرحمة والتسامح والمواطنة، وتعزيز وحدة المجتمع وتماسكه، مؤكدًا أهمية التواصل المستمر مع إدارات الأوقاف والمآتم والمساجد والعلماء والخطباء والاستماع إلى ملاحظاتهم بما يحقق المصلحة العامة.

فيما أكد فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود أن تطوير إجراءات تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد والخطابة والإنشاد الديني يضع هذه الأعمال في مكانها الصحيح، انطلاقًا مما تتمتع به من قدسية وأدوار دينية وتوعوية وتربوية.

وأشار إلى أن تعدد الفتاوى والآراء المتعارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يجعل الأمة في حاجة إلى ترشيد الخطاب الديني بما يعزز وحدتها وينشر السلام، ويحد من محاولات إثارة الفتنة والفرقة بين أبناء المجتمع على أساس ديني.

من جانبه، أشاد فضيلة الشيخ الدكتور جاسم بن أحمد السعيدي بالقرار، مؤكدًا أن تنظيم هذا المجال يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز الأطر التنظيمية للعمل الدعوي والارتقاء بمستوى الخطاب الديني.

وقال: إن الوعظ والإرشاد رسالة عظيمة ومسؤولية شرعية ومجتمعية، وإن تنظيمها وفق ضوابط واضحة يحفظ لهذه الرسالة مكانتها ويعزز دور العلماء والوعاظ في نشر العلم الشرعي والقيم الإسلامية الأصيلة وترسيخ منهج الوسطية والاعتدال، مؤكدًا أن القرار يمثل تنظيمًا للعمل الدعوي ودعمًا له، وليس تقييدًا لرسالته.

بناء الوعي

بدوره، أكد الدكتور هشام الرميثي أن التنظيم يمثل خطوة وطنية مهمة لتطوير الخطاب الديني وتعزيز مسؤوليته وأثره الإيجابي في المجتمع، بما يضمن أن يؤدي الداعية رسالته وفق منهج علمي رصين يستند إلى ثوابت الدين الإسلامي وقيم الحكمة والوسطية والموعظة الحسنة.

وأشار إلى أن دور الداعية يتجاوز المنبر ليكون شريكًا فاعلًا في بناء الوعي وتعزيز القيم الوطنية والاجتماعية وترسيخ روح التلاحم والوحدة، مؤكدًا أهمية اضطلاع الدعاة بمسؤولياتهم في جمع الكلمة ونبذ أسباب الفرقة والاختلاف.

وأشاد الشيخ إبراهيم الظاعن بجهود مجلس شؤون الأوقاف الإسلامية والإدارات العامة التابعة له في تنظيم التراخيص ووضع الأطر والضوابط المنظمة لهذا المجال، معتبرًا أن التنظيم يعكس حرص مملكة البحرين على الارتقاء بالعمل الديني وترسيخ مبادئ الاعتدال والوسطية والتسامح، مع ضمان تقديم البرامج والمحاضرات والدروس الدينية من قبل أشخاص مؤهلين يمتلكون العلم الشرعي والخبرة اللازمة.

وأكد الشيخ عبد اللطيف السكران أن الحاجة إلى تنظيم وتطوير وتحديث منبر الوعظ والإرشاد والتوجيه تفرض وجود تنظيم إداري واضح، معتبرًا أن القرار جاء في الوقت المناسب، وداعيًا إلى دعم الإجراءات الجديدة والمساهمة في إنجاحها.

كما أكد الشيخ كاظم الحواج أن تنظيم تراخيص الوعظ والخطابة والإرشاد والإنشاد الديني يأتي في إطار مسؤولية وطنية كبرى تهدف إلى ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال وصون رسالة المنابر ودور العبادة، مشيرًا إلى أن وجود لجان مختصة في المجالات الشرعية والإدارية والفنية يعزز الشفافية والعدالة والثقة في إجراءات منح التراخيص.

فيما أكد جميل المصلي عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن هناك ضرورة ملحة لضبط الخطاب الديني المنفلت الذي لا يراعي الخصوصية المذهبية والسلم الأهلي المجتمعي الذي يمثل حاضنة تحتوي الجميع تحت مظلة الدولة وضرورة عملية التنظيم ورسم المعايير والضوابط مع مراعاة الخصوصية المذهبية كذلك.

وأشار أن هذا النهج هو ما يدعو إليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عبر دعواته لانتهاج الوسطية والاعتدال في التعاطي مع الشأن الديني والابتعاد عن لغة التطرف والتأزيم والاصطفاف وهو السباق في إقامة المؤتمرات الدافعة لوحدة الصف الإسلامي والوسطية ليس فقط في مملكة البحرين وإنما في عموم العالم الإسلامي.

كما أشاد الشيخ جعفر علي العالي بالقرار مؤكداً انه في مصلحة المواطن ويراعي ظروف الوطن، حيث يتم وضع هذه الإجراءات والتنظيمات لرفع الأخطاء وضبط الأمور بما يقتضي ضبط الخطاب الديني والحفاظ على ثوابته، منوها بمسؤولية القائمين على هذا الشأن، وبدورهم البارز في نشر الفضائل والقيم الإسلامية.

وقال الشيخ بشار عبدالهادي العالي: إننا مع الخطاب الديني المنضبط والبعيد عن التأجيج والفتنة، مشيرا ان هذا القرار التنظيمي جاء في وقت مناسب ليسهم في تعزيز دور الخطباء في بيان المعارف الدينية وترسيخ الوسطية ونشر الفضائل والقيم الاسلامية ويدعم رسالة دور العبادة والمآتم.

وأشار الشيخ عبدالمحسن ملا عطية الجمري الى ان الوعظ والارشاد يسهمان في تزكية النفوس، ونشر القيم الإسلامية السمحة، وحماية أمن المجتمع واستقراره فمن خلالهما يذكّر الناس بالله تعالى وتجديد للإيمان وتبصير بالدين من خلال شرح أحكام الشريعة، وهو واجب ديني يجب ان لا يتجاوز القانون والعرف والنظام، مشيرا الى أن التسيب في الخطاب يترك آثارا سلبية.

واضاف ان سلامة الوعظ والارشاد يعد امرا مهما لتعزيز الحوكمة وتطبيق المبادئ والاجراءات بشكل سليم.

○ يعقوب الدخيل.

○ صلاح الجودر.

○ عدنان القطان.

○ كاظم الحواج.

○ عبد اللطيف السكران.

○ جعفر العالي.

○ بشار العالي.

○ عبدالمحسن ملا عطية.

○ إبراهيم الظاعن.

○ هشام الرميثي.

○ جاسم السعيدي.

○ د. عبداللطيف المحمود.

○ جعفر الشرف.

○ يوسف الصالح.

فعاليات وطنية: القرار يحفظ العمل الديني ويضمن ممارسته في إطار من الالتزام بالقانون

أكدت فعاليات وطنية أن تطوير إجراءات تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد والخطابة، وما يتصل بها من فعاليات وأنشطة، يعكس أهمية مواصلة تحديث الأطر القانونية والتنظيمية بما يواكب متطلبات تنظيم العمل الديني، ويحفظ له مكانته ودوره في المجتمع، ويضمن ممارسته في إطار من المسؤولية والالتزام بالقانون، مشيدة بقرار مجلس شؤون الأوقاف الإسلامية بشأن تطوير إجراءات تنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد وما في حكمها، موضحا أن هذه العملية التنظيمية تضمن ضبط الخطاب الديني وحمايته من كل يخرج عن اطاره وسياقة الروحي والتوعوي.

وقال الدكتور عادل عبدالرحمن المعاودة، نائب رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى: إن مملكة البحرين تنعم ببيئة تكفل مساحة واسعة لممارسة الشعائر الدينية وإقامة المناسبات والفعاليات ذات الصلة، وممارسة أعمال الوعظ والإرشاد في إطار من الاحترام والتسامح والتعايش، وهو ما يعكس نهج المملكة في صون الحريات الدينية واحترام التنوع المجتمعي. لافتًا إلى أن هذه المساحة من الحرية ينبغي أن تُقابل بمسؤولية ووعي، وألا تُستغل في غير الأغراض المخصصة لها، أو توجه بما يتعارض مع القوانين والأنظمة أو يضر بالسلم المجتمعي، باعتبار أن ممارسة الحقوق والحريات تظل مرتبطة باحترام القانون والمحافظة على أمن المجتمع واستقراره وتماسكه.

بدوره لفت السيد غالب مختار العلوي، الى أن الظروف الراهنة والتحديات التي أصبحت تحيط بمجتمعنا تفرض هذه الإجراءات التنظيمية وخاصة في ضوء الشكاوى والملاحظات التي صارت تتردد في هذا الشأن بما يقتضي ضبط الخطاب الديني والحفاظ على ثوابته.

بدوره اوضح النائب حسن إبراهيم حسن ان الوعظ والإرشاد والخطابة والإنشاد الديني يحمل مسؤولية كبيرة في نشر القيم الإسلامية والفضائل وترسيخ الوسطية والاعتدال، مشددًا على أهمية أن تظل دور العبادة والمآتم منابر للخير والتوجيه والإصلاح، وألا يتم استغلالها في ممارسات أو أنشطة تتعارض مع القوانين أو تخرج عن الأغراض التي خصصت من أجلها.

وأشار إلى أن تشكيل لجان مختصة تضم أصحاب الخبرة والاختصاص في المجالات الشرعية والإدارية والفنية من شأنه أن يسهم في تعزيز المهنية والدقة في دراسة طلبات الترخيص، ووضع معايير واضحة ومنظمة لمزاولة أعمال الوعظ والإرشاد وما في حكمها، إلى جانب تحديد الوثائق والمستندات المطلوبة، ومن بينها شهادة حسن السيرة والسلوك سارية المفعول.

من جانبه قال الدكتور وسام عباس السبع، الباحث والناشط الاجتماعي: إن هذا القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون قدسية دور العبادة والمآتم الحسينية، وضمان أن تظل هذه المنابر منارات للعلم والهداية، بعيدة عن كل ما يمس رسالتها السامية أو يخالف الأطر التنظيمية المرعية.

من ناحيته أكد النائب محمد سلمان الأحمد أن المنبر الديني يؤدي دوراً مهماً في بناء الوعي المجتمعي وترسيخ القيم والأخلاق وتعزيز التلاحم الوطني، وهو ما يستوجب صونه من أي استغلال أو توظيف يخرجه عن رسالته الدينية والمجتمعية، وضمان بقائه فضاءً لنشر الوعي والمعرفة وتعزيز قيم التسامح والتآخي.

بدوره اشاد النائب محمد موسى البلوشي بالجهود المبذولة لتنظيم تراخيص الوعظ والإرشاد وما في حكمها في الإدارات العامة التابعة لمجلس شؤون الأوقاف الإسلامية، مؤكدًا أن تنظيم هذا المجال يسهم في الارتقاء بالخطاب الديني وتعزيز دوره في نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح في المجتمع.

من جانبه أكد الكاتب الصحفي جعفر سلمان أن قرار بدء تنظيم الخطابة والوعظ الديني هو خطوة في الاتجاه الصحيح، فالوعظ الديني ورغم سمو مقاصده وأهدافه، إلا أنه يحتاج إلى التنظيم مثله مثل أي قطاع آخر، بل وربما يكون مجال الوعظ الديني أكثر حاجة من غيره لهذا التنظيم، باعتبار حساسية المواضيع الدينية بالنسبة الى المجتمع البحريني.

من ناحيته قال النائب جميل ملا حسن: إن المنبر الديني أمانة ومسؤولية، لما له من تأثير مباشر في المجتمع وفي توجيه النشء والشباب، ولذلك فإن ضمان أن يتولى هذه المهمة أصحاب العلم والكفاءة والاعتدال أمر يصب في مصلحة الدين والوطن والمجتمع.

○ جميل ملا حسن.

○ محمد البلوشي.

○ جعفر سلمان.

○ محمد الأحمد

○ وسام عباس السبع.

○ حسن إبراهيم.

○ السيد غالب العلوي.

○ د. عادل المعاودة